

16 أغسطس 2016

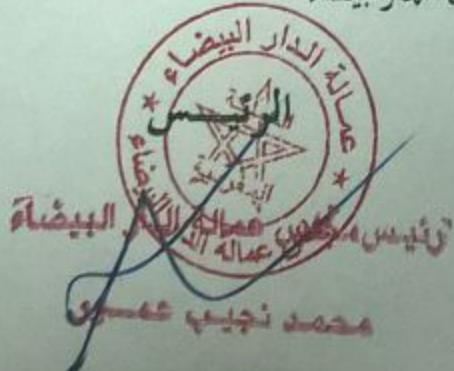
إعلان

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي 14-112 المنظم لمحالس العمارات والأقاليم ، الصادر في 7 يونيو 2015 ، وبعد صدور المرسوم رقم 2.16.300 بتاريخ 29 يونيو 2016 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم وتبعه وتحقيقه وتقديره وآليات الحوار والتشاور لإعداده ، والصدر بالجريدة الرسمية عدد 6482 بتاريخ 14 يوليو 2016 ، فقد تم اتخاذ قرار لرئيس مجلس العمالة يتعلق بإعداد برنامج تنمية عمالة الدار البيضاء ، حيث شرع في اتخاذ الخطوات الرامية إلى تفعيل مقتضيات المرسوم وذلك من خلال تشخيص وضعية التجهيزات والخدمات والأنشطة وال حاجيات وجد المشاريع ، في أفق بلورة برنامج التنمية الخاص بعمالة الدار البيضاء لسنوات 2016-2021 ، وذلك وفق مقاربة تشاركية مبنية على الإصلاح والحوار والتشاور ويساهم من كل الفاعلين سواء كانوا منتخبين أو سلطات محلية أو مصالح خارجية أو نسيج جمعوي وغيره.

ونظرا للدور الذي أصبح يضطلع به المجتمع المدني في مختلف المجالات ، على اعتبار أنه فاعل أساسي في مسلسل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية ، وهو ما كرسه الدستور الجديد للمملكة الصادر في يوليو 2011 ، ولاسيما الفصل 12 منه المتعلق بمساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن المحلي ، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية ، وكذا في تفعيلها وتقديرها ، وفي انتظار صدور مقرر المجلس المتعلق بإحداث الهيئة الاستشارية المكلفة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ، يدعو رئيس مجلس عمالة الدار البيضاء ، كافة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني النشطة على مستوى تراب العمالة إلى المساهمة في تشخيص الحاجيات المتعلقة بمحالات السكن والصحة والتعليم والرياضة والثقافة والوقاية وحفظ الصحة والحد من الفقر والهشاشة ، وكذا تقديم المقتراحات الملائمة التي يمكن للمجلس أن يتبنّاها في مشروع برنامج تنمية عمالة الدار البيضاء للفترة ما بين 2016-2021.

ويمكن إرسال جميع المقتراحات قبل 30 سبتمبر 2016 عبر العنوان الإلكتروني التالي :

conseilpréfectoral@casablanca.ma



محمد نجيب شعيب